

طموح... 2012

بعد مرور سنة 2011 بما حملته من تغييرات في أنظمة سياسية واستمرار التدهور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي لا يسعنا إلا أن نطمح... للاستقرار والتطور المدرس!

قد يعتبر البعض طموحنا محدودا فالاستقرار على وضع «سبى» لا يعتبر حلا لأن ما يحتاجه الوطن أكثر من ذلك بكثير، والتطور المدرس يحتاج جهد ووقت صحيح ونفق معهم في هذا الرأي، ولكننا مؤمنون بأن كثرة الأهداف أحيانا تبعثنا عن واقعية تحقيقها والحلول الجوهرية كثيرة... والأذان الصاغية قليلة!

للك فنجح نحث على التركيز على 3 أهداف واقعية نسعى من خلالها للعودة إلى المسار الصحيح ومن ثم الانطلاق نحو أهداف أكبر في المستقبل القريب إن شاء الله!

1 إغاث القطع الخاص وتفعيل دوره في الاقتصاد المحلي، قد يعتبر البعض أن هذا الهدف ضرب من الخيال ويصعب تحقيقه رداً ببساطة هو أن تحقيق هذا الهدف يعتمد على سياسة الدولة وما تريده من هذا القطاع فإذا كان أكثر من 90% من الكويتيين هم موظفين في القطاع الحكومي فيعني ذلك أن سياسة الدولة لتوظيف الشعب فقط بهدف «التوظيف» وليس الإنجاز... لأن «إنجاز» كلمة من 5 أحرف سقطت من قاموس العمل في بلدي!

بالإمكان تفعيل قوانين التخصص في قطاعات التعليم والصحة والمواصلات مما يكون له أثر إيجابي على تطور هذه القطاعات وتحميل جزء من المسؤولية على عاتق القطاع الخاص.

2 الشخص المناسب في المكان المناسب والمكافأة مقابل الإنجاز... لأن الإنجاز يفترض أن يكون «السلم» الذي تصعد به إلى المناصب العليا... فهل هذا هو المقياس المتبع؟ إذا كان هذا هو المقياس المتبع فسوف نلاحظ نقلة نوعية في القطاعات المختلفة كلما وصل مسؤول إلى منصب إداري عال!

3 التخطيط... نحتاج لتخطيط سليم، ولكن لا نكتفي بالتخطيط فقط... فالتخطيط من غير تنفيذ يعتبر «وجهاً ثانياً» للتفنيذ من غير تخطيط نحن نحتاج للثنتين معا!

فالتخطيط والالتزام يتبعين هذا التخطيط يجنبنا خطر تغيير الوجهة «المستمر» الذي يجعلنا نحوم بشكل دائري حول نقطة البداية!

يجب علينا الاستمرار ومحاولة سلك الطريق الصحيح نحو التطوير إلا ندم مجالاً لسبيل الفكر أن «تصور» لنا نتيجة مسبقاً لتجربة لم نخضها بعد فعزيمتي القاري لا تأخذ تجارب الآخرين حجة لعدم المحاولة... فهناك عنصر رئيسي في التجربة التي تحاول تجنبها... وهو أنت!

نعم نريد أن نكون الأفضل... الاميز... كم هي جميلة تلك الأناية إذا كانت في سبيل تطور الوطن... وطن أفضل للجميع!

و في النهاية...

دعوة من آيديليتي للتحقيق الطموح

البريد الإلكتروني: Info@idealiti.com

الموقع: www.idealiti.com

Twitter: @idealiti

* زاوية أسبوعية هادفة تقدمها كل اثنين شركة آيديليتي للاستشارات في إطار تشجيعها على إنشاء وتطوير وأحضان ورعاية المشاريع التجارية المجدية واقتناص الفرص أو معالجة القصور في الأسواق.

الدهيم: «الكويت الدولي» تواصل الاستعداد لتنظيم معرض الاستقلال 51 في 23 فبراير

تواصل شركة معرض الكويت الدولي استعداداتها لإقامة معرض الاستقلال 51 على أرض المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من 23 فبراير إلى 3 مارس 2012، ويهذه المناسبة تقول مديرة التسويق والمبيعات في شركة معرض الكويت الدولي باسمة الدهيم إن معرض الاستقلال 51 يعتبر أضخم حدث سنشاهده

أرض المعارض الدولية بمشاركة العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات العريقة والشركات الخاصة والتجارية وبعض الدول الشقيقة والصديقة. وتابعت الدهيم تصريحاتها مشيرة إلى أن المعرض يأتي في إطار الاحتفالات التي ستعقد البلاد خلال تلك الفترة، حيث سبق لأرض المعارض أن رتبت العام الماضي دورة ناجحة جداً من المعرض استقطبت إليها العديد والعديد من الجهات الحكومية والشركات الكويتية الخاصة والجمعيات التعاونية والمؤسسات الأهلية، حيث حقق المعرض بانشطته نجاحات لافتة. وأضافت الدهيم موضحة أن معرض الاستقلال 51 ستصاحبه العديد من الأنشطة الترفيهية الجاذبة للزوار في ظل الاجواء التي تتسم بها معارض أرض المعارض من هدايا تذكارية، ومهرجانات للأطفال تتخللها مسابقات ولعاب وغيرها من الأنشطة الخاصة بالاعاد الوطنية، هذا إلى جانب مشاركة فاعلة من الفرق الشعبية والألعاب النارية والفقرات الترفيهية الأخرى مضافا إليها حملة إعلامية وإعلانية واسعة قبل وأثناء إقامة المعرض.

وأوضحت الدهيم أن المعرض سيقام على 4 من صالات أرض المعارض، بحيث تخصص كل صالة لجهات معينة، وقد أكدت مشاركتها حتى الآن الجهات الحكومية التالية بالصالة رقم 7 وهي: مكتب الشهيد وبيت الزكاة وجامعة الكويت ووزارة المواصلات ومؤسسة الكويتية ووزارة العدل. أما الصالة رقم 6 وهي المخصصة للشركات التجارية، فقد أكدت مشاركتها مجموعة كبيرة من شركات العطور وأدوات التجميل وشركات وكلاء الساعات وشركات الأثاث ومواد البناء الكويتية وشركات سباحة وسفر.

وقد خصصت الصالتين 5 و4 لمشاركات الدول، حيث أكدت مشاركتها شركات قادمة من جمهورية مصر العربية وسورية ولبنان والهند والصين. واختتمت الدهيم تصريحاتها، مؤكدة أن شركة معرض الكويت الدولي حينما تتصدى لإقامة مثل هذه الاحتفالية، فهي تتطلع من كونها الشركة الوطنية الرائدة للمعارض في الكويت وتحرك بوازع وطني لمشاركة الشعب الكويتي وقياداته الفرحة بالاستقلال وتحرير البلاد.



جانب من حملة البنك الوطني لتثقيف شواطئ الكويت

«الوطني» يستعرض إسهاماته في تنمية المجتمع خلال 2011 ضمن مسؤوليات البنك الاجتماعية



ناصر السايير

كّرس بنك الكويت الوطني خلال العام 2011 موقعه كأحد أكبر المساهمين في تنمية المجتمع الكويتي في إطار التزامه بمسؤوليته الاجتماعية ودعم المبادرات والأعمال المجتمعية والإنسانية والخيرية إلى جانب دعم العمالة الوطنية وأنشطة مؤسسة الكويت للتقديم العلمي.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ورئيس «لجنة البنك والمجتمع» ناصر مساعد السايير إن «النهوض بمسؤولياتنا الاجتماعية يحتل موقع الصدارة في قائمة اهتمامات بنك الكويت الوطني ويشكل ركنا أساسيا من أركان رؤيته الاستراتيجية التي تنص على الؤفاء بمسؤولياتنا تجاه المجتمع الذي ننتمي إليه على الوجه الأمل». وأكد السايير «أنا لن نذخر جهدا في سبيل المضي قدما في النهوض بمسؤولياتنا

الاجتماعية والمساهمة بكل ما من شأنه دفع عجلة التطور والتنمية في بلدنا الحبيب، بنفس القدر الذي نسعى فيه لتحقيق المزيد من الارتقاء وتعزيز موقعنا الريادي في الصناعة المصرفية على المستويين المحلي والإقليمي». وتأكيدا على نهجه الثابت بتحمية المجتمع، عزز بنك الكويت الوطني خلال العام الماضي جهوده ومساهماته في المبادرات الإنسانية والاجتماعية والتعليمية والصحية والرياضية. وكان الوطني حاضرا ومشاركا على نحو فاعل في اهتمامات بنك الكويت الاجتماعية الهامة ومن أبرزها المساهمة في احتفالات الكويت الوطنية بذكرى التأسيس، كما أطلق العديد من المبادرات الخيرية والإنسانية مثل حملة دعم مكتوبي الجامعة في الصومال والتبرع والقطاع الخاص عموما وأليات العمل المصرفي بشكل خاص.

المؤتمرات والندوات	الأنشطة البيئية	المبادرات الرياضية	المبادرات التعليمية	الرعاية الاجتماعية والمبادرات الإنسانية	الرعاية الصحية	دعم الكوادر البشرية
<ul style="list-style-type: none"> ندوة الوطني السنوية حول الأزمة العالمية وتداعياتها على المنطقة ندوة استثمارية خاصة بعملاء الذهبي حول تطورات الأسواق العالمية دعم مؤتمر الكويت المالي الثالث دعم مؤتمر مشاريع الطاقة والبنية التحتية 	<ul style="list-style-type: none"> حملة تنظيف وحماية المخيمات البرية حملة حافظ على النظافة بأقصى طاقة حملة تنظيف شواطئ الكويت 	<ul style="list-style-type: none"> سباق الوطني السنوي السباع عشر للمشي تحت شعار حببيتي يا العامة استضافة طلاب المدارس والجامعات 	<ul style="list-style-type: none"> المؤتمر السنوي لطلبة الكويت في أميركا تكريم أوائل الثانوية العامة استضافة طلاب المدارس والجامعات دعم مشروع دار السنة. 	<ul style="list-style-type: none"> حملة فشر الخير حملة إغاثة مكتوبي للصومال دعم المؤتمر الدولي لصعوبات التعلم دعم بنك الدم دعم مشروع دار السنة. 	<ul style="list-style-type: none"> مستشفى بنك الكويت الوطني حملة مكافحة سرطان الثدي لتطوير القيديات الشابة دعم بنك الدم البشرية 	<ul style="list-style-type: none"> أكاديمية الوطني برنامج التدريب الصيفي برنامج الوطني للتطوير القيادي مبادرات الموارد البشرية

المتعاملون في السوق يترقبون الأوضاع السياسية لانتخابات مجلس الأمة «بيان»: استمرار التذبذب المحدود للسوق ضمن نطاقات ضيقة انتظارا لنتائج الشركات في 2011

خلال الأسبوع بنسبة بلغت 4,74٪/، انخفض عدد الصفقات المنفذة، حيث شهد الأسبوع الماضي إبرام 8,848 صفقة بانخفاض نسبته 7,40٪/ عن الأسبوع الذي سبقه.

أما لجهة المتوسطات اليومية، فقد بلغ معدل قيمة التداول في الأسبوع الماضي 23,98 مليون دينار، مرتفعا من 14,65 مليون دينار، في الأسبوع ما قبل السابق، في حين نخفض متوسط حجم التداول من 120,39 سهم ليصل إلى 114,68 مليون سهم، بينما بلغ المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة 1,770 صفقة مقارنة بـ 1,911 صفقة في الأسبوع قبل الماضي.

القيمة الرأسمالية

وبين التقرير أن القيمة الرأسمالية لسوق الكويت لأسواق المالية ارتفعت بنسبة 0,97٪/ خلال الأسبوع الماضي ليصل إلى 28,55 مليار دينار. بنهاية تداولات الأسبوع، حيث تمت القيمة الرأسمالية لخمس قطاعات في السوق مقابل تراجعها للقطاعات الثلاثة الباقية. وتصدرت قطاع التامين لأحة القطاعات الاربعة، إذ ارتفعت قيمة التامين بنسبة بلغت 5,82٪/ بعد أن وصلت إلى 314,98 مليون دينار. وجاء بعده قطاع الخدمات الذي واصلت قيمته الرأسمالية إلى 7,12 مليار دينار، مسجلا نمواً نسبته 1,63٪/، وحل قطاع الشركات غير الكويتية ثالثا بنسبة نمو بلغت 1,50٪/، بعد أن وصلت قيمته الرأسمالية إلى 1,62 مليار دينار، وهذا وكان قطاع الأغذية أقل القطاعات ارتفاعا، إذ وصلت قيمته الرأسمالية إلى 1,13 مليار دينار بنسبة نمو بلغت 1,25٪/.

في المقابل،

كان قطاع الصناعة أكثر القطاعات تراجعا، حيث انخفضت قيمته الرأسمالية خلال الأسبوع الماضي بنسبة 1,38٪/ لتصل إلى 2,22 مليار دينار، تبعه قطاع العقار في المرتبة الثانية والذي تراجع قيمته الرأسمالية بنسبة 0,84٪/ ليصل إلى 1,71 مليار دينار. في حين كان قطاع الاستحمار هو الأقل انخفاضا، إذ نقصت قيمته الرأسمالية بنسبة 0,60٪/، لتصل إلى 2,09 مليار دينار.

عامة من الترقب لنتائج الشركات المدرجة عن عام 2011، وإن كان هناك توقعات بأن تأتي الكثير منها ضمن النطاق السلسلي، خاصة أن هذا العام شهد العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي، أثرت سلبيًا على أداء الشركات المدرجة وانعكست على أداء السوق ككل خلال معظم فترات السنة.

هذا وقد سجل السوق مع نهاية الأسبوع الماضي نمواً مؤشره الرئيسي، حيث أقتل المؤشر السعري عند مستوى 5,814,2 نقطة، مرتفعا بنسبة 0,34٪/، في حين سجل المؤشر الوزني مكاسب بنسبة بلغت 0,93٪/، في حين أغلق عند مستوى 405,62 نقاط. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تداولات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط كمية التداول بنسبة 4,74٪/، في حين سجل نمواً بقيمة التداول ارتفاعا نسبته 63,72٪/.

مؤشرات القطاعات

وبين التقرير أن ستة من قطاعات سوق الكويت للأسواق المالية سجلت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجع مؤشرها القطاعين الباقين، وجاء قطاع التامين في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقتل مؤشره عند 2,704,9 نقاط كاسبا بنسبة 6,11٪/، تبعه قطاع الشركات غير الكويتية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1,17٪/ بعد أن أغلق عند 5,114,3 نقطة، ثم قطاع البنوك في المرتبة الثالثة، والذي نما مؤشره بنسبة 0,70٪/، مقلدا عند 11,303,1 نقاط. أما أقل القطاعات المتداولين لتسجيل أسهمهم من أجل تسديد التزاماتهم المالية قبل نهاية العام، فضلا عن توجه المصناديق الاستثمارية للبيع تجنباً لمزيد من الخسائر.

هذا وقد لوحظ خلال تداولات الأسبوع الماضي ارتفاع بعض الأسهم الصغيرة، خاصة في قطاعي التامين والاستحمار، حيث شهدت تلك الأسهم عمليات شراء قوية مكنت السوق من تعزيز مكاسبه الأسبوعية البسيطة. من جهة أخرى، يشهد السوق حالة

جهة، من ناحية أخرى فقد صدرت في الماضي تصريحات رسمية من وزراء مختصين من قبل عن عقبات خطة التنمية مثل البيروقراطية، دون أن تمتد يد الإصلاح إلى تلك العقبات.

وعلى صعيد الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأسواق المالية، فقد واصل أداءه المتذبذب في حدود ضيقة على مستوى التداولات اليومية، والتي تتميز بالمضاربات السريعة وعمليات الشراء الانتقائية المتركزة على أسهم معينة، تبعها عمليات جني أرباح تحد من نسبة الارتفاع، حيث يأتي ذلك في ظل عدم ظهور محفزات استثمارية من شأنها أن تدفع السوق نحو الاستقرار. هذا وقد شهدت بعض الجلسات اليومية من الأسبوع الماضي عمليات تجميع تركزت على بعض الأسهم القيادية والتشغيلية في قطاعي البنوك والخدمات، وخاصة تلك التي من المتوقع أن تحقق نتائج جيدة في عام 2011، ليتمكن مؤشر السوق من الارتفاع على إثر ذلك، ولأسما المؤشر الوزني، إلى أن غلقت جني الأرباح الشركات كانت دائما تتقف في وجه هذه الارتفاعات، لتجبر مؤشري السوق للعودة مرة أخرى إلى المنطقة الحمراء، وذلك قبل أن تأتي تداولات اللحظات الأخيرة من عمر هذه الجلسات، لتعطل مسار السوق ثانية نحو الارتفاع.

وذكر التقرير أن السهولة المتدفقة إلى السوق شهدت زيادة واضحة خلال الأسبوع الماضي، حيث ساهم في ذلك ظهور عمليات بيع عشوائية خلال بعض الجلسات، نفذت على العديد من الأسهم، وخاصة القيادية منها، حيث تأسى تلك العمليات لعدة أسباب، منها لجوء بعض المتداولين لتسليم أسهمهم من أجل تسديد التزاماتهم المالية قبل نهاية العام، فضلا عن توجه المصناديق الاستثمارية للبيع تجنباً لمزيد من الخسائر.

هذا وقد لوحظ خلال تداولات الأسبوع الماضي ارتفاع بعض الأسهم الصغيرة، خاصة في قطاعي التامين والاستحمار، حيث شهدت تلك الأسهم عمليات شراء قوية مكنت السوق من تعزيز مكاسبه الأسبوعية البسيطة. من جهة أخرى، يشهد السوق حالة

«برقان» يعلن بدء العد التنازلي لسحب حساب «المزايا»

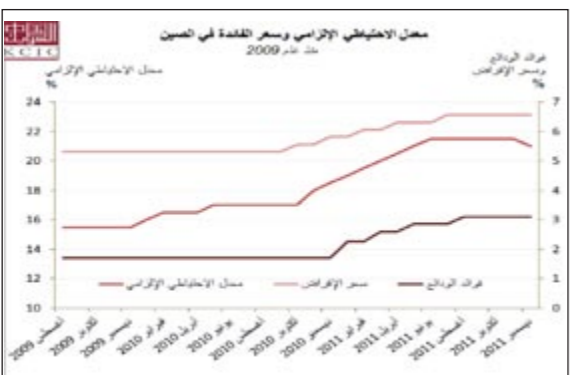
أعلن بنك برقان أن موعد السحب على حساب المزايا قد اقترب، هذا وسوف يجري البنك السحب على الجائزة التي تبلغ قيمتها 4 آلاف دينار يوم 8 يناير 2012 وذلك في مقر البنك الرئيسي. ويعد حساب المزايا حساب راتب للمقيمين الذين تتراوح رواتبهم من 150 حتى 350 دينارا، ويوفر مجموعة من الخدمات تجعله الأول من نوعه في الكويت، فهو يقدم خدمة



تأمين على الحياة من شركة الخليج للتأمين وأسعار صرف وتحويل متميزة للعملاء من شركة المزيين للصيرفة، بالإضافة إلى بطاقة ائتمانية والدخول في السحوبات ربع السنوية لربح جوائز نقدية بقيمة 4000 دينار. ويتيح حساب المزايا للعملاء البقاء على اطلاع مستمر بالعمليات التي تتم على حسابهم في جميع الأوقات. ويمكن للعملاء تسلم رسائل نصية قصيرة عند إيداع راتب العميل في الحساب

وفي كل مرة يقومون بها بأي عملية على الحساب باستخدام البطاقة الائتمانية. كما يوفر الموقع الإلكتروني للبنك لعملاء حساب المزايا مرونة كبيرة في تحويل الأموال، ودفع الفواتير وغيرها عن طريق البطاقة الائتمانية مباشرة وبسرعة وفعالية.

«الكويتية الصينية» ترصد توقعات الاقتصاد الصيني في 2012



تناول تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية الاضرابات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال 2011 بسدء من أزمة الديون الأوروبية التي تزداد سوءا، ومشاكل الميزانية الأميركية، انتهاء الربيع العربي الذي مازال مستمرا. حيث شهد العام انخفاضا عالميا في أسعار الأسهم، وارتفاعا في أسعار العملات والسلع التي عادت إلى الانخفاض في نهاية العام، إضافة إلى تزايد المخاوف من أن تمتد الأزمة لفترة أطول من المتوقع. وبالعودة إلى فترة ما بعد الأزمة المالية في عام 2008، شهد الاقتصاد العالمي الأسواق المالية دفعة انتعاشية بعد أن تم تخفيف القيود النقدية، وقامت الحكومات حول العالم بوضع محفزات اقتصادية، وكانت نتيجة هذه الخطوات زيادة التضخم بشكل ملحوظ وخصوصا في الأسواق الناشئة. واستجابت حكومات الأسواق الناشئة من خلال إحكام سياساتها النقدية في أواخر 2010 وفي 2011 للتخفيف من الارتفاع السريع لأسعار، الأمر الذي تسبب في تباطؤ النمو. ومن المتوقع أن تعود مجموعة الثلاث «الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا واليابان» العالَم في عام 2012 إلى مرحلة ركود، حيث سيبلغ معدل النمو العالمي السنوي نسبة 3٪/ على الأغلب، ومن المحتمل أن تنمو الأسواق الناشئة بمعدل 6٪/ سنويا. وستلجا الاقتصادات الآسيوية للتخفيف من سياساتها النقدية لتحفيز النمو الذي سيبعث أمام انخفاض حجم التبادل التجاري مع مجموعة الثلاث. أما بالنسبة للصين التي لعبت دورا محوريا في الانتعاش الاقتصادي العالمي ما بعد الأزمة، فستستلك طريقا مختلفا عن الأسواق الناشئة الأخرى، حيث ستقوم بصقل سياساتها النقدية تدريجيا ولن تتوجه إلى تخفيفها كليا ومباشرة. ومن المحتمل أن ينخفض معدل النمو الصيني في عام 2012 من نسبة 9٪/ سنويا إلى نسبة 8٪/، وهي نسبة تبقى قوية تفوق متوسط معدلات النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة، وسيكون هذا الانخفاض الخفيف سبب انخفاض الطلب من مجموعة الثلاث. وتهدف الحكومة الصينية إلى المحافظة على معدل نمو اقتصادي قوي ومتنظم، وأسعار استهلاكية مستقرة، إلى جانب الاستقرار الاجتماعي وموطنها، وسيكون الاستقرار مطلبها أساسيا للصين في عام ستشهد خلاله تغير للقياديين بمن فيهم الرئيس ونائبه. وبعد انعقاد الاجتماع المركزي للعمل الاقتصادي، ستركز الصين في 2012 على تطبيق «سياسة مالية نشطة» و«سياسة نقدية حذرة، واقتصادها الكلي. وبالفعل، فقد انطلقت الحكومة الصينية بصقل سياساتها النقدية تدريجيا، وبدأ البنك المركزي الصيني في تخفيف القيود الائتمانية على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما قام بخفض معدلات الاحتياطي الإلزامي للبنوك بـ 50 نقطة أساس لتصل إلى المعدل الحالية البالغة 21٪/ للبنوك الكبرى و19٪/ للبنوك الصغيرة والمتوسطة. وتعد هذه المعدلات إحدى الضوابط التي تستخدمها البنوك المركزية للحد من قدرة البنوك التجارية في مراكبة سوق العقار السكني التي تزداد يوما بعد يوم من إجمالي ودائع وسندات العملاء بلتزم البنك بحجزها لدى البنك المركزي. أما سعر الفائدة، ومعدل الإقراض الأساسي، ومعدل الودائع لأجل التي يديرها البنك المركزي الصيني، فهي مرتبطة مباشرة باستثمارات الأفراد والشركات، فتزيد تكلفة الإقراض بزيادة هذه المعدلات ما يخفف رغبة الأفراد والشركات نحو الإقراض وبالتالي يخفض من احتياجاتهم الاستهلاكية. ومن المتوقع أن تضم أيضا عملية الصقل التدريجية أربعة تخفيضات إضافية إلى الأقل لنسبة الاحتياطي المطلوبة ليصبح التخفيض الإجمالي بـ 200 نقطة أساس، ولكنها لن تضم تخفيضا في مستوى أسعار الفائدة في بداية 2012. كما يعتقد بأن البنك المركزي سيرفع حد الإقراض لدى البنوك الصينية في الربع الأول من 2012 إلى 8 تريليونات يوان مقارنة بالحد الحالي الذي يبلغ 7,5 تريليونات يوان. وستستمر الحكومة الصينية في مراقبة سوق العقار السكني المحلي ولن تقوم بتخفيف الشروط الموضوعه لهذا القطاع. وستلجا الحكومة إلى وسائل توسعية إذا اتضح أن الأوضاع الاقتصادية العالمية قد تصبح أسوأ من المتوقع. أخذين في عين الاعتبار المخاطر التي تشهدها أزمة الديون الأوروبية.

ومن غير المرجح أن تضع يدين حزمة تحفيزية كما فعلت في عام 2008 عندما قامت بخصم أربعة تريليون يوان في أسواقها، إلا أنها ستحاول أن تدعم اقتصادها المحلي لتخافظ على نمو منظم. وستسعى الصين لتسحين الاستهلاك ورفع الدخل الفردي عن طريق تخفيف الضرائب، وقد بدأت بمد المساعدات لعدد كبير من فقة الفقراء، كما تهدف الصين إلى تقليص اعتماد اقتصادها على التبادل التجاري، وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الإسراع في تطوير قطاع الخدمات عبر زيادة الإنفاق المالي وتخفيف الضرائب. وفي الوقت الحالي تركز الحكومة على تعزيز نظام الخدمات الاجتماعية، حيث ستقوم بتحويل القطاع السكني وقطاع الخدمات الصحية لتخفيف عبء التكاليف على الفقراء، ولتخفيض الأسعار المرتفعة للعقار السكني. وستكون الشركات التي تعمل في قطاعات البنية التحتية والطاقة والمنتجات الاستهلاكية والخدمات المالية المستخدمة من هذا التدخل الحكومي. وبينما تركز الحكومة على تحسين الاقتصاد المحلي، فإنها ستراقب أيضا مخاطر عدم الاستقرار في سوق العقار السكني وارتفاع الأسعار والتأثير غير المباشر لآزمات مجموعة الثلاث «الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا واليابان»، التي تمكنت الصين من تخفيف آثارها بتعزيز اقتصادها المحلي وزيادة تبادلها التجاري مع باقي دول آسيا.